العراق من دون أي تلميحٍ أو إنذارٍ مسبق، أمر جلال طالباني أنصاره برفع العلم الكردي في دوائر مدينة كركوك الرسمية إلى جانب العلم العراقي. خطوةٌ لم يستسغها سوى المكوّن الكردي في المدينة، في ظلّ انتقاد تركي متوقّع. أما القضية فلا ترقى إلى إعلان «الانفصال»، ولكنها أكبر من ابتزاز لحكومة بغداد

«أزمة علم كركوك»: أكبر من ابتزاز ... وأقل من انفصال

نور أيوب

يفسّر البعض عملية رفع علم إقليم كردستان في مدينة كركوك شمال البلاد، في الأيام الماضية، بأنه عملية ابتزاز من قبل إحدى القوى السياسية (حزب الاتحاد الكردستاني، برئاسة جلال طالباني) من المكوّن الكردي في وجه حكومة بغداد الاتحادية. لكن الرأي في العاصمة قد يكون مغايراً تماماً. ما حدث ليس وليد اللحظة، بل يتعدّى حدود «الابتزاز»، ويتّصل بما يجري في الشمال الغربي العراقي والشرق السوري. بمعنى آخر، إن ما جرى في كركوك ليس إلا «إرهاصات» تحضيرية لمرحلة «ما بعد الموصل»، على المستوى العراقي أولاً، ومرتبط بطبيعة المشهد الذي سيتكوّن في المرحلة المقبلة، على المستوى الإقليمي ثانياً.

لا ينتهي الأمر عند هذا الحد، فمن المبكر الحديث عن الصورة أو طبيعة المشهد الذي ستنحو إليه الأمور، لكن ـ وفق أكثر من مصدر متابع ـ فإن العراق سيكون أمام مرحلة معقّدة جدّاً، وحساسة في الأشهر القليلة المقبلة، تبدأ مع استعادة مدينة الموصل، ولا تنتهي مع إعلان نتائج الانتخابات النيابية المقبلة، في نيسان 2018.

يعود السبب في ذلك إلى أن المشاكل المتوقّعة في المرحلة المقبلة ستكون ضمن البيت الواحد على مستوى المكوّنات العراقية المختلفة، الأمر الذي سيفرض واقعاً مغايراً عن هذا الموجود حالياً، كإبرام تحالفات جديدة نتيجة الضغوط الإقليمية والدولية للملمة البيوتات السياسية المشتّتة، خصوصاً أن جميع القوى لم تعد تأبه للتحذيرات الدولية بأن البلد على حافة الانهيار.

وفي شمال البلاد، فإن القوى السياسية الكردية الخمس، رغم اختلافها في بعض تفاصيل العملية السياسية، فإنها مجتمعةً «في مكان ما» على رأي واحد، وهو أن «موعد الانفصال قد حان». فمع انطلاق «عمليات قادمون يا نينوى»، سرت شائعاتٌ عن تنازل رئيس الحكومة حيدر العبادي لرئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني عن بعض المناطق التي تستعيدها قوات «البيشمركة» برعايةٍ وضغطٍ أميركيين في آن واحد (راجع «الأخبار»، العدد 3036)، ما أسفر عن قضم أربيل لأراضٍ جديدة.

استفادَ البرزاني من هذه الصفقة، وبقيت عينه على كركوك ونفطها، باعتبارها جزءاً من المادة 140 من الدستور، والتي تنصّ على تطبيع الأوضاع في المحافظة والمناطق المتنازع عليها (بين العراق والإقليم)، وإعطاء الحقّ لأبناء تلك المناطق في تقرير مصيرها، سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة، أو إلحاقها بإقليم كردستان العراق عبر تنظيم استفتاء. لكن للبرزاني حسابات أخرى، فقد حرص على الاستفادة القصوى من نفط كركوك، مبرماً اتفاقيات بيع النفط لأنقرة، مقابل أن يكون مردودها محصوراً فقط به وبحاشيته.

ما حدث في كركوك ليس إلا صراعاً داخل البيت الكردي (أ ف ب)

طالباني: كركوك لي

أمام هذا المشهد، وجد جلال طالباني نفسه، بالتزامن مع الظرف الإقليمي المستجد، أمام فرصةٍ حقيقية لينتزع كركوك من قبضة البرزاني من جهة، وضمّها إلى مناطق نفوذ السليمانية من جهةٍ أخرى. فيتمكّن حينها من

تقرير

«خداع» يهود أوروبا الشرقيين:

عودوا إلى «الجنة»

يوسف حماد

لا يتوقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن تكرار لازمة دعوة يهود أوروبا إلى تركها والمجيء إلى فلسطين بعد كل هجوم في القارة العجوز، وهو كان قد أعلن ذلك صراحة منذ عملية باريس 2015.

دويّ هذه الدعوات يتردد كثيراً في فرنسا، وتساهم في التحفيز إليها مجموعة جمعيات إسرائيلية، وكذلك السفارة الإسرائيلية لدى باريس، التي تعكف على نشر كتيّبات ومقاطع مصوّرة تخصّ «نموذجية الحياة» داخل مستوطنة تطلّ على القدس المحتلة أو الإشادة بقوة الاقتصاد الإسرائيلي وقلة الضرائب على عكس أوروبا.

مع ذلك، لا يترتب على كل هذا الجهد إلا استجابة ضعيفة منها استقبال قسري لـ 220 شخصاً أواخر العام الماضي من يهود الفلاشا القادمين جواً من إثيوبيا. هنا تحديداً، استحدثت إسرائيل طرقاً تظهر فيها الخداع. تظهر قصة ديفيد كرواش وأخته إيفونا، من مولدافيا في أوروبا الشرقية، وجهاً من نماذج الخداع، فقد وصل الاثنان إلى مدينة ليل الفرنسية القريبة من بلجيكا ليلتحقا بمعسكر الجيش هناك، الذي يفتح أبوابه لجميع الشبان حول العالم لدخول القوات العسكرية الفرنسية.

ووفق المعلومات، فإن هذه الخطوة هي تمهيد لسفر الشبان إلى إسرائيل، وهم عبر تسهيل من السفارة الإسرائيلية يدخلون معسكر الجيش الفرنسي، حيث يحصلون خلال الخدمة بعد ثلاث سنوات على حق الإقامة، ثم الجنسية بعد عامين إضافيين. بناءً على هذا المكتسب، يأتي هؤلاء الأوروبيون الشرقيون ممن صاروا فرنسيين إلى تل أبيب، ثم يجري إسكانهم في مستوطنات الضفة مع عِلم فرنسي بما يحدث. تضيف المصادر إن إيفونا، مثلاً، قضت في مستوطنة «إيتمار» قرب نابلس شمال الضفة المحتلة، 18 شهراً، لكنها قررت العودة إلى أوروبا، وهي حالياً تعمل نادلة في مطعم مرموق وسط بروكسل في بلجيكا. ويُنقل عمن عاينوا تجارب هؤلاء أنهم كانوا أيضاً في حياة شبه عسكرية داخل المستوطنات، ويعيشون جواً من التدريب المتواصل على التصدي لإلقاء الحجارة أو عمليات الطعن. وبعضهم هرب من المستوطنات التي كانوا فيها، وخاصة التي يكثر فيها المتدينون اليهود، ليبحثوا عن عمل في مدن أخرى داخل فلسطين المحتلة، مشتكين من الخداع الذي وقعوا فيه وأنهم سيأتون إلى «جنة».

> **يكتشف «المهاجرون» أن مكان سكنهم هو العيش في مستوطنة**

وفق إحصاءات، وصل أكثر من 200 فرنسي يهودي في تموز 2016 إلى فلسطين المحتلة للإقامة فيها، برفقة مسؤول إسرائيلي من إدارة الهجرة نقل عنه الحديث عن تراجع عدد اليهود الفرنسيين الآتين العام الماضي، وهي آخر دفعة رسمية تصل حتى الربع الأول من 2017. ونقلت وسائل إعلام عن دانييل بنحاييم، وهو مدير «الوكالة اليهودية لإسرائيل في فرنسا»، أن هناك تناقصاً في عدد القادمين من فرنسا كل عام، وقد وصل التراجع إلى 30% وأكثر.

في هذا السياق، عقّب دبلوماسي فلسطيني في فرنسا، طلب عدم نشر اسمه، بالقول، إنه «ليس لدينا خطة للتصدي لمثل هذه الحالات، أي خروج اليهود إلى مستوطنات الضفة... التصويت على عدم شرعية المستوطنات معروف للجميع، لكنني وأنتم قرأنا منذ أيام عن دعم بنوك

وصل أكثر من 200 فرنسي يهودي في تموز 2016 إلى فلسطين المحتلة (أ ف ب)